

## التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٩١ (٢٠٠٧)، الذي طلب المجلس بمقتضاه تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وطلب إليّ مداومة اطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وهذا التقرير يقدم معلومات مستوفاة عن التطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٢٣ الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/682) وحتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨.

### التطورات الرئيسية

٢ - تدهورت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية العامة في بوروندي تدهورا شديدا منذ فترة الإبلاغ السابقة. وقد استؤنفت الأعمال العدائية الواسعة النطاق في نيسان/أبريل بين قوات الأمن الوطنية وحزب شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، بينما أدى الصدام المتجدد بين الأحزاب السياسية إلى أزمة سياسية أخرى، مما شل عمل البرلمان والحكومة الموسعة التي عينت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧. وشملت الأسباب الإضافية للقلق أثناء فترة الإبلاغ عمليات تشريد السكان نتيجة للأعمال العدائية، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع على أيدي قوات الأمن الوطنية، وانعدام التقدم في مجال العدالة الانتقالية، واحتمال انعدام الأمن الغذائي.

### عملية السلام

٣ - اكتسبت الخطوات الرامية إلى فتح الطريق المسدود الذي بلغته عملية السلام قوة دفع، تحققت بادئ الأمر في مطلع عام ٢٠٠٨. وبدأت المديرية السياسية، التي أنشأها الميسر



تشارلز نكاولا وزير السلامة والأمن الجنوب أفريقي، في معالجة المسائل السياسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار في كانون الثاني/يناير. وتشمل المديرية السياسية ممثلي التنفيذي لبوروندي، وممثلي فريق التيسير ومبادرة السلامة الإقليمية، وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وسفيري جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة لدى بوروندي. كما عينت الحكومة وقوات التحرير الوطنية ممثلين لهما في هذه الهيئة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، قدم الميسر إلى المديرية السياسية مقترحات تهدف إلى استئناف عملية السلام التي أصابها الركود، وشملت هذه المقترحات جداول زمنية واضحة تحدد مواعيد عودة قيادة قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي.

٤ - وتحت رعاية حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، التقى الميسر بأغاثون رواسا رئيس قوات التحرير الوطنية، في دار السلام يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير. وعقب تلك المناقشات، أكد السيد رواسا مجددا التزام قوات التحرير الوطنية بعملية السلام واستعدادها للعمل مع الميسر. وفي ٥ شباط/فبراير، قدم الميسر مقترحاته إلى يوري كاغوتا موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا وجاكايا مريشو كيكويي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة وثابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وبعد ذلك، جددت المبادرة الإقليمية ولاية الميسر حتى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨.

٥ - وفي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير، عقد فريق التيسير الجنوب أفريقي اجتماعا في كيب تاون ضم أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، الثنائيين منهم والمتعددي الأطراف، لمناقشة عملية السلام في بوروندي. واتفق المشتركون في الاجتماع على نهج مشترك من أجل تقديم الدعم لاختتام عملية السلام، على أساس خريطة طريق متعاقبة الخطوات، عنوانها ”برنامج العمل لتطوير عملية السلام في بوروندي“. كما أنشئ فريق من المبعوثين الخاصين إلى بوروندي لمساندة عمل فريق التيسير والمديرية السياسية.

٦ - وارتأى برنامج العمل، المؤلف من مرحلتين، تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار واختتام عملية السلام بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وتنطوي المرحلة الأولى على الانتهاء من عملية نزع السلاح والتسريح بعد عودة قوات التحرير الوطنية إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وعودة قيادة قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي بحلول ١ أيار/مايو عام ٢٠٠٨. وترتأى المرحلة الثانية إدماج أفراد قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الوطنية فضلا عن إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا على صعيد المجتمع المحلي، على أن تقوم المديرية السياسية بمراقبة ذلك.

٧ - وقد أُقر برنامج العمل من قبل حكومة بوروندي في وقت متأخر، في شباط/فبراير، ثم من جانب قوات التحرير الوطنية في ١ آذار/مارس، عقب اجتماع مع الميسر والمديرية السياسية في دار السلام. وبذلك وافق السيد رواسا على العودة إلى بوجمبورا بحلول ١ أيار/مايو.

٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، اجتمع ممثلو المديرية السياسية وقيادة قوات التحرير الوطنية والحكومة وأكدوا مجددا التزامهم بتنفيذ اتفاق المبادئ المبرم في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٦ والاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦. وعقب مفاوضات ذات طابع فني، توصلت قوات التحرير الوطنية والاتحاد الوطني في ١٧ آذار/مارس إلى اتفاق أجمل الترتيبات الأمنية واللوجستية التي ستوفرها فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي لأفراد قوات التحرير الوطنية العائدين.

٩ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم تعد قوات التحرير الوطنية إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد في ١ نيسان/أبريل حسب أحكام برنامج العمل. وكانت حجة قوات التحرير الوطنية أن الإطار القانوني القائم الذي يمنح أفرادها حصانة مؤقتة غير كاف وأن الأمر يستلزم قانونا جديدا يعتمد على البرلمان، وذلك كشرط مسبق لعودتهم. وجدير بالذكر أن الجمعية الوطنية كانت قد اعتمدت قانونا بشأن الحصانة المؤقتة للموقعين على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٦. وأعقب ذلك صدور مرسوم رئاسي في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦، ذكر بالاسم قوات التحرير الوطنية بوصفها الجهة المستفيدة من ذلك القانون. ولم يقتنع قادة قوات التحرير الوطنية بالتأكيدات العلنية المقدمة من رئيس الجمهورية في ١١ آذار/مارس وفي الاجتماعات المعقودة مع المديرية السياسية التي تفيد بأن القانون والمرسوم ما زالا ساريين. وعقب اجتماع مع المديرية السياسية في ١ نيسان/أبريل، قرر الميسر استشارة قادة المبادرة الإقليمية والتماس التوجيه بشأن كيفية التقدم في العمل على ضوء قرار قوات التحرير الوطنية القاضي بعدم العودة إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد.

١٠ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصدرت قوات التحرير الوطنية بلاغا جاء فيه أنها تحتفظ بالحق في الدفاع عن نفسها إذا هاجمت الحكومة مواقعها. وفي اليوم نفسه نشب القتال؛ وأفادت التقارير بأن قوات التحرير الوطنية شنت هجمات على مواقع قوات الدفاع الوطني في العاصمة. ووجهت نيران الرشاشات الثقيلة والمهاونات نحو بوجمبورا طوال الليل والنهار التالي. وظل القتال بين قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطني يؤثر على مقاطعات بوجمبورا الريفية، وبوبانزا، وكايانزا، وسيبيتوك. وأثناء قصف بالمهاونات في

٢٢ نيسان/أبريل، أصيبت مباني سفارة الفاتيكان بأضرار، وإن لم تتحدث التقارير عن حدوث إصابات.

١١ - وأفادت التقارير بأن عمليات القصف الجوي التي نفذتها بعد ذلك قوات الدفاع الوطني قد دمرت قواعد قوات التحرير الوطنية شمالي بوجمبورا منعت هذه القوات من مواصلة الهجمات على العاصمة. ولا تزال الحالة الأمنية في بوجمبورا والعديد من المقاطعات المتضررة متوترة.

١٢ - وبحلول ٧ أيار/مايو، أفادت التقارير أن نحو ١٠٠ محارب من أفراد قوات التحرير الوطنية وعشرة جنود من أفراد قوات الدفاع الوطني قد لقوا مصرعهم، وأن المزيد من الأفراد قد أصيبوا. كما أفادت التقارير بأن ثلاثة من ضباط شرطة بوروندي الوطنية قد لقوا مصرعهم. ولا يزال عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين غير مؤكد، وإن كان القتال قد أدى إلى تشريد آلاف عديدة من السكان بحلول أوائل أيار/مايو.

١٣ - ورفضت قوات التحرير الوطنية تحمل مسؤولية العنف، واعتبرت الحكومة مسؤولة عن شن الهجمات وأكدت التزامها بالاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. وفي ١٢ نيسان/أبريل، دعت قوات التحرير الوطنية إلى إنهاء هجوم الحكومة العسكري، وإلى توفير المعونة الغذائية لمحاربي قوات التحرير الوطنية واستئناف المفاوضات، التي ينبغي أن تشمل ممثلين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٤ - واعتبرت الحكومة، من جانبها، أن الهجمات انتهاك متعمد لوقف إطلاق النار. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أصدرت بلاغا يتهم قوات التحرير الوطنية باستعمال مسألة الحصانة المؤقتة كمبرر لإفشال عملية السلام. ودعت الحكومة المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة للرد على انتهاك قوات التحرير الوطنية للاتفاق، بينما أكدت أنها لا تزال مستعدة للحوار.

١٥ - كما أعربت الجهات الفاعلة الوطنية وأصحاب المصالح الدوليين عن القلق الشديد إزاء التقارير غير المؤكدة القائلة بأن قوات التحرير الوطنية تتلقى الدعم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٦ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وجه ٢٥ عضوا من أعضاء البرلمان رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية، يطلبون فيها اجتماع البرلمان بكامل هيئته لتعديل القوانين القائمة بشأن الحصانة المؤقتة لكي تذكر صراحة اسم الجماعة المسلحة. ولكن اجتماع البرلمان بكامل هيئته لم يُعقد.

١٧ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، ألقى الرئيس بيب نكورنزيزا خطاباً في اجتماع عام حدد فيه الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتوفير الحصانة المؤقتة لقوات التحرير الوطنية. كما أكد الرئيس للبورنديين أن كافة التدابير تُتخذ لكفالة أمنهم.

١٨ - وقد استنكر القادة الإقليميون بالإجماع استئناف الأعمال العدائية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، التقى في كمبالا الرئيس الأوغندي موسيفيني والرئيس كيكويتي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفهما رئيس ونائب رئيس مبادرة السلام الإقليمية، وذلك لمناقشة الحالة في بوروندي. والتقى في أروشا يومي ٤ و ٥ أيار/مايو وزراء خارجية جنوب أفريقيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والميسر بوفد من قوات التحرير الوطنية برئاسة أغاثون رواسا، لإبلاغه بالقرارات التي اتخذها الرئيسان موسيفيني وكيكويتي أثناء اجتماعهما في كمبالا. وأفادت التقارير بأن قوات التحرير الوطنية نُصحت باستئناف اشتراكها في أعمال الآلية المشتركة للتحقق والرصد والمديرية السياسية في غضون عشرة أيام. كما أكد الوزراء تفاهمهم على أن الحصانة المؤقتة الممنوحة للجماعة في عام ٢٠٠٦ لا تزال سارية المفعول.

١٩ - وفي ٥ أيار/مايو، احتج المتحدث الرسمي باسم قوات التحرير الوطنية قائلاً إن الوزراء قد أصدروا سلسلة من الإنذارات النهائية دون أن يتركوا مجالاً للنقاش. وأعربت أحزاب جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، والاتحاد من أجل التقدم الوطني، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما) عن قلقها لأن الإنذارات النهائية قد تؤدي إلى احتمال تصعيد النزاع. إلا أن قوات التحرير الوطنية أشارت، في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية التنزاني في ٦ أيار/مايو، إلى التزامها العودة إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد والمديرية السياسية في غضون المهل المحددة. كما طلبت قوات التحرير الوطنية من القوات التنزانية المشتركة في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي حمايتها لدى عودتها إلى بوروندي.

### الحالة الأمنية

٢٠ - أخذت الحالة الأمنية في التدهور تدريجياً قبل استئناف الأعمال العدائية الواسعة النطاق المبينة أعلاه. وأثناء تلك الفترة، سُجلت زيادة في الهجمات المسلحة على المدنيين، وهجمات استهدفت المسؤولين الحكوميين في المقاطعات، وزيادة كبيرة في الأنشطة الإجرامية بشتى أنحاء البلد.

٢١ - وبوجه خاص، تأثرت بوجومبورا بأعمال العصابات المتزايدة. وقد استأثرت الزيادة الواضحة في الجرائم باهتمام البلد كله ودفعت مختلف أصحاب المصلحة إلى مناشدة الحكومة

لكي تعالج هذه الحالة. وقد أصدر رئيس الجمهورية والحزب الحاكم بيانات في شباط/فبراير، تعزو الزيادة الحادة في الحوادث الإجرامية إلى قوات التحرير الوطنية.

٢٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أقر الرئيس نكورونزيزا علانية بتدهور الحالة الأمنية وطالب بمقاضاة عناصر الأمن الوطني المشاركة في الجرائم وفي انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ١٠ نيسان/أبريل، وقبل استئناف الأعمال العدائية الكبرى، بدأ النائب الأول لرئيس الجمهورية في عقد سلسلة من حلقات العمل مع مسؤولي المقاطعات لبحث السبل العملية لتحسين الحالة الأمنية.

٢٣ - وفي ٧ أيار/مايو، لم يُستهدف أفراد الأمم المتحدة ومرافقها، ولم يلحقهم ضرر مباشر من جراء القتال المستمر. بيد أن العديد من أفراد الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية وقعوا ضحايا لتصاعد الأعمال الإجرامية. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لقي موظف دولي يعمل في منظمة "مكافحة الجوع" غير الحكومية مصرعه في كمين نُصب في مقاطعة رويغي.

٢٤ - وبدأ موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها يتعرضون لتهديدات مجموعة أفراد يدعون أنهم موظفون وطنيون سابقون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي ويسعون للحصول على تعويضات إضافية أو لإعادة تشغيلهم. وفي ٢٦ آذار/مارس، أسفر هجوم شنته هذه المجموعة عن إتلاف مركبة تابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وأخطر المكتب السلطات الوطنية المختصة بالحوادث.

٢٥ - ونظراً لتدهور الحالة الأمنية، جرى تمديد المرحلة الأمنية الثالثة للأمم المتحدة لتشمل البلد بأسره في كانون الثاني/يناير. وفي ٦ أيار/مايو، دخلت المرحلة الرابعة حيز النفاذ في مقاطعة بوجومبورا الريفية وفي بوبانزا، ردّاً على تواصل المواجهات المسلحة بين قوات الحكومة وقوات التحرير الوطنية في تلك المناطق. وأوقف إيفاد بعثات الأمم المتحدة إلى بوروندي وفي داخلها في الفترة بين ١٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو.

### التطورات السياسية

٢٦ - شهدت الحالة السياسية الداخلية انتكاسات رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمد البرلمان الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٨. غير أن الجمود خيم من جديد على الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير، إثر الخلاف على ضرورة إنشاء لجنة برلمانية خاصة معنية بتنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار.

٢٧ - وواجه التوافق السياسي الذي أدى إلى تشكيل حكومة موسّعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بعض التحديات. فخلال الأسابيع التالية، طعنت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية مراراً في توزيع المسؤوليات بين أعضاء الحكومة الجديدة، ولا سيما بين الوزراء ونواب الوزراء.

٢٨ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، انعقد المؤتمر الرابع للحزب الحاكم، وهو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وأقر المؤتمر استبعاد العديد من أعضاء الحزب، بمن فيهم أليس نزاموكوندا، النائبة الأولى السابقة لرئيس الجمعية الوطنية، ودينيس سينانكوا، وزيرة المالية السابقة. وأفيد بأن استبعادهما يعزى إلى عدم احترامهما لنهج الحزب.

٢٩ - وفي مستهل الدورة البرلمانية العامة في شباط/فبراير، طالب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بتنحية السيدة نزاموكوندا من مكتب الجمعية الوطنية بذريعة أنها استبعدت من الحزب. فنددت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية بغياب التشاور، مشيرةً إلى أن تنحية السيدة نزاموكوندا ستشكل انتهاكاً لقواعد الجمعية الوطنية وأنظمتها. وحظي موقف الجبهة بمؤازرة أعضاء آخرين في المعارضة الفعلية، المؤلفة من اتحاد التقدم الوطني، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - نيانغوما، والبرلمانيين الموالين لرادجاو المنتمين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وفي ٢١ شباط/فبراير، قررت الجبهة أن تعلق مشاركتها في الدورات العامة إلى حين إجراء مزيد من المناقشات بين مجموعتها البرلمانية ورئيس الجمعية الوطنية. وفي ٦ آذار/مارس، انتخبت الجمعية الوطنية عضوة من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، هي إيرين إينانكويو، نائبةً أولى لرئيس الجمعية الوطنية، بدعم من بعض أعضاء المعارضة الفعلية. فردّ حزبا الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني بتعليق عضوية أعضائهما المنشقين.

٣٠ - وتلقّيتُ رسالةً مفتوحة، مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير، موجهة من ٤٦ برلمانيا ينتمون إلى أحزاب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - نيانغوما، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وقد طلب البرلمانيون مدّهم بالمساعدة السياسية والأمنية في ضوء ما اعتبروه تهديداً حقيقياً يحدق بأرواحهم، مصدره مليشيات يُدعى أنها من صنع الأجهزة الأمنية الوطنية. ومن بين موقعي الرسالة النائبة الأولى السابقة لرئيس الجمعية العامة ووزيرة المالية السابقة، اللتان استبعدتا في الآونة الأخيرة.

٣١ - وفي ٨ آذار/مارس، استهدفت هجمات متزامنة بالقنابل مقرات إقامة أربعة من الموقعين على تلك الرسالة، بمن فيهم النائبة الأولى السابقة لرئيس الجمعية العامة. وتسببت الهجمات في وقوع أضرار مادية، دون إلحاق أي أذى بالأفراد. وأدانت الحكومة هذه الهجمات، وأعلنت عن اعتقال أربعة مشتبه فيهم، وتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الحادث. وقد أدت هذه الهجمات بشدة، وحذا حذوي العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وعلاوة على ذلك، أبلغ ممثلي التنفيذ في بوروندي الحكومة بما يساورني من قلق، وشجع الحكومة على التحري عن أي تهديدات أمنية حقيقية وكفالة سلامة جميع مواطنيها وأمنهم.

٣٢ - وفي ٢ نيسان/أبريل، حكمت المحكمة العليا البوروندية على حسين رادجاو الرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بالسجن لمدة ١٣ سنة بتهمة تهديد أمن الدولة والقذف في حق رئيس الدولة. ووقع اثنان من المتهمين معه تحت طائلة العقوبة نفسها، بينما حُكم على آخرين بالسجن لمدة عشر سنوات، وحكم ببراءة متهم واحد. وأشار محامي دفاع السيد رادجاو، الذي طعن في استقلالية القضاء خلال المحاكمة، إلى عزمه على استئناف الحكم.

٣٣ - وظل عمل الجمعية مشلولاً على امتداد الدورة البرلمانية التي اختتمت في ٣٠ نيسان/أبريل. ونتيجة لذلك، لم تستطع الجمعية الوطنية مناقشة أو اعتماد زهاء ٢٠ قانوناً كانت معروضة عليها خلال تلك الدورة.

### التطورات الإقليمية

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انعقد اجتماعان للجنة الثلاثية الموسعة، نوقشت أثناءهما مسألة قوات التحرير الوطنية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدان اجتماع اللجنة الثلاثية الموسعة المعقود في أديس أبابا "الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار على أيدي قوات التحرير الوطنية، وتعنتها غير المبرر في رفض استئناف مشاركتها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد". واتفق المشاركون أيضاً على فرض عدد من الجزاءات ما لم تستأنف الجماعة المسلحة اشتراكها في الآلية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول. بيد أن اجتماع اللجنة الثلاثية الموسعة، المعقود في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس في بوجومبورا، قرر رفع قوات التحرير الوطنية من قائمة القوى الهدامة في ضوء ترقب عودتها إلى الآلية في ١ نيسان/أبريل. ووردت أنباء بأنه خلال الاجتماع المعقود على مستوى اللجنة التقنية بين بعض أعضاء اللجنة الثلاثية



الموسعة، في بوجومبورا يوم ٢٢ نيسان/أبريل، أذان المشتركون استئناف العنف واتفقوا على الاجتماع مجدداً في كيغالي في ٢٠ حزيران/يونيه.

٣٥ - وفي ٣ و ٤ آذار/مارس، عقدت الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الاجتماع الثاني لبرلمانيي منطقة البحيرات الكبرى، في بوجومبورا، وتقرر خلال الاجتماع إضفاء طابع رسمي على إنشاء منتدى إقليمي للبرلمانيين قبل انعقاد مؤتمر القمة التالي في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس، نظمت الأمانة التنفيذية في بوجومبورا حلقة عمل إقليمية بشأن إدماج البعد الجنساني في عملية تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي نيسان/أبريل، شرعت أمانة المؤتمر في عقد سلسلة من حلقات العمل التخطيطية في المنطقة من أجل استعراض برامج عمل الميثاق وبروتوكولاته ووضع خرائط طريق لعملية التنفيذ.

### ثالثاً - الأنشطة المتعلقة بلجنة بناء السلام

٣٦ - واصلت لجنة بناء السلام دعمها لعملية توطيد السلام في بوروندي. وكان رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام من المشاركين في اجتماع المبعوثين الخاصين، المعقود في كيب تاون في شباط/فبراير، واعتمدت اللجنة في ٢٠ آذار/مارس الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بعملية السلام (انظر PBC/2/BDI/7).

٣٧ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقرت الحكومة واللجنة آلية للرصد والتتبع (انظر PBC/2/BDI/4) تيسيراً لإجراء استعراضات منتظمة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، ومن أجل رصد التقدم المحرز صوب تلبية معايير بناء السلام المحددة.

٣٨ - وفي شباط/فبراير، اتفقت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة على خطة عمل سنوية تركز على الوفاء بالتزاماتها، حسبما يرد في الإطار الاستراتيجي وآلية الرصد والتتبع، وعلى رصد عملية بناء السلام وإسداء المشورة إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالموضوع.

٣٩ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أنشأ الرئيس نكورونزيزا مجموعة التنسيق التابعة للشركاء، وهي الإطار الإجمالي الذي سيمكّن الحكومة والشركاء الوطنيين والدوليين من إجراء تقييم مشترك لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي. وفي آذار/مارس، بدأ العمل على إنشاء آلية الرصد والتتبع، ومن المتوقع أن يصدر التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي بحلول نهاية أيار/مايو.

٤٠ - وفي ٧ أيار/مايو، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام - التي تتألف من ممثلي الحكومة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والمجتمع المدني، والشركاء

الدوليين - على ١٧ مشروعاً قيمتها الإجمالية ٣٣ ٧٩٥ مليون دولار، من أصل مبلغ ٣٥ مليون دولار المخصص من صندوق بناء السلام. وتغطي المشاريع المجالات الأربعة ذات الأولوية التي أقرتها اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهي تشمل خمسة مشاريع في مجال الحكم الرشيد، وخمسة مشاريع في مجال إصلاح القطاع الأمني، وأربعة مشاريع لتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وثلاثة مشاريع لدعم التسوية السلمية للمنازعات على الأراضي وتعافي المجتمعات المحلية. وأعلن الرئيس نكورونزيزا رسمياً عن بداية العديد من المشاريع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

٤١ - ونتيجة لاستئناف الأعمال القتالية على نطاق واسع، أجمعت لجنة بناء السلام إيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى بوروندي، كان من المتوقع ابتعاثها في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ نيسان/أبريل. ومن المتوقع القيام بهذه الزيارة في أيار/مايو.

## رابعا - تحديات توطيد السلام

### الحكم الديمقراطي

٤٢ - تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التدهور الملحوظ الذي طرأ على الحالة السياسية والأمنية. واستهل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عدداً من الأنشطة الهادفة إلى المساعدة في تحسين الحكم، بما في ذلك دعم تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية، وإنشاء محكمة لمكافحة الفساد، وإصلاح الإدارة العامة، واللامركزية.

٤٣ - وفي ١٨ شباط/فبراير، استهل الرئيس نكورونزيزا وممثلي التنفيذ مشروعاً يموله صندوق بناء السلام، ويرمي إلى إدماج ثقافة الديمقراطية تدريجياً في صلب المؤسسات الوطنية من خلال الحوار. وعُقد أول منتدى في إطار هذا المشروع بعد ذلك بشهرين، في ١٧ نيسان/أبريل. والقصد من المنتدى هو كفالة امتلاك أصحاب المصلحة الرئيسيين ناصية المشروع، وإقرار النهجية التي ستتبع لتيسير الحوار، وإنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى للرصد والتقييم. وحضر المنتدى ما يربو على ١٥٠ مسؤولاً منتخباً، وممثلين عن الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، كما حضره أيضاً أربعة من رؤساء بوروندي السابقين.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استعادت الحكومة زهاء ١٠٠ مليون فرنك بوروندي كان قد اختلسها أشخاص مختلفون. وبدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشروعاً من تمويل صندوق بناء السلام، يرمي إلى دعم ما تبذله الحكومة من جهود لمكافحة الفساد وتحسين إدارة الاقتصاد. وأتاح المشروع توفير التدريب لأفراد

يعملون في محكمة مكافحة الفساد الوطنية و "فرقة مكافحة الفساد"، وذلك في مواضيع إجراءات المناقصات العامة، والأحكام القضائية التي تعاقب على الفساد، وسوء استعمال الأموال والمعدات العامة.

٤٥ - كما عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مع السلطات الوطنية على تجميع وتحرير الإطار القانوني الذي يحكم عملية اللامركزية. والقصد من ذلك تزويد المسؤولين الحكوميين المحليين بوثائق مرجعية سهلة المنال، ستتيح زيادة كفاءتهم وتقديم الخدمات العامة إلى السكان.

٤٦ - اعتمدت اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام مشروعاً تابعاً لصندوق بناء السلام بمبلغ ثلاثة ملايين دولار يرمي إلى تحسين جودة الخدمات العامة على المستوى المحلي. وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم الحكومة في وضع خطة إصلاح شاملة للمؤسسات العامة، أجرى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دراسة مرجعية أولية على نطاق البلد عن الإجراءات الموحدة والعقبات وحالات التأخير المسجلة في إيصال بعض أكثر الخدمات العامة شيوعاً. ومن هذه الخدمات التسجيل المدني، وعقود ملكية الأراضي، ووثائق الهوية الوطنية. وتبين النتائج الأولية أن عمليات الإدارة العامة بطيئة في العادة. ونتيجة لذلك، يعاني المستخدمون من حالات تأخير ويتكبدون مصاريف لا مبرر لها، ويواجهون صعوبات الحصول على الخدمات العامة.

### وسائط الإعلام

٤٧ - احتدت التوترات بين الحكومة وبعض الإعلاميين على إثر صدور تقارير إعلامية تدعي أن الحكومة قد أنشأت ميليشيا لتصفية المعارضين السياسيين جسدياً. وفي رد فعل على ذلك، أتهم الرئيس نكورونزيزا ورئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وسائط الإعلام باستخدام أساليب تغذي الفرقة ونشر معلومات لا دليل على صحتها.

٤٨ - وواصل المكتب أنشطته الرامية إلى بناء قدرات وسائط الإعلام الوطنية، بوسائل تشمل توفير التدريب في مجال أخلاقيات المهنة والتحقيقات الصحفية وتقنيات الاتصال.

### إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج

٤٩ - يكتسي الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بناء على استراتيجية وخطة وطنيتين متسقيتين، أهمية حاسمة لتوطيد السلام والأمن في بوروندي. وقد اضطلعت الأمم المتحدة حتى اليوم بدور مهم في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل إصلاح قطاع الأمن. لكن تحقيق

هذا الهدف لا يزال بحاجة إلى مزيد من التقدم ولا يزال متعينا القيام بالمزيد من العمل من أجل بلوغ المعايير المرجعية المحددة في تقرير الأمين العام (S/2006/429/Add.1).

٥٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وردت تقارير تفيد بأن الحكومة أعلنت نيتها إدماج الخطط الحالية لإصلاح قطاع الأمن في استراتيجية واحدة شاملة لإصلاح ذلك القطاع. وفي هذا الصدد، عُلم أن الحكومة بصدد بدء العمل بشأن وضع إطار قانوني لإنشاء مجلس أمن وطني على النحو المنصوص عليه في الدستور. ومن المتوقع أن يصبح المجلس، بمجرد إنشائه، الكيان الوطني المسؤول عن وضع الخطة الشاملة لإصلاح قطاع الأمن. وسيواصل المكتب دعم المبادرات الرامية إلى وضع وتنفيذ خطة شاملة لإصلاح القطاع.

٥١ - واضطلع المكتب والحكومة معا بمشروع تابع لصندوق لبناء السلام يهدف إلى تأهيل ١٤ ثكنة لقوة الدفاع الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويهدف هذا المشروع، الذي يتوقع استكماله بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إبعاد أفراد تلك القوات عن المناطق المكتظة بالسكان، ومن ثم خفض درجة الاحتكاكات. وخلال هذه الفترة استُهل مشروع آخر تابع للصندوق يتوخى تحسين القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية ودوائر الاستخبارات الوطنية عن طريق توفير المعدات والتدريب. ويقدم المكتب أيضا التدريب إلى أفراد الشرطة الوطنية في مجال تقنيات تحقيقات الشرطة؛ وهو يعمل حاليا مع الشرطة من أجل إنشاء آليات للرقابة الداخلية والمساءلة.

٥٢ - ويجري حاليا تعداد لأفراد قوات الدفاع الوطني بتمويل من البنك الدولي وتعداد آخر لأفراد الشرطة بتمويل من حكومة هولندا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سُرّح قرابة ٤٣٠ ٢٥ عنصرا نتيجة لعملية التقليل التي أجريت من خلال برنامج البنك الدولي المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج والبرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج. ولا يزال يتعين تسريح نحو ٥ ٠٠٠ من أفراد الأمن لبلوغ الأرقام المتفق عليها، وهي ٢٥ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع الوطني و ١٥ ٠٠٠ فردا من أفراد الشرطة الوطنية بحلول التاريخ المستهدف المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفض نحو ٩٠٠ من عناصر قوات الدفاع الوطني التسريح الإجباري أول الأمر، بسبب قلقهم بشأن أوجه القصور في عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، مما أدى إلى تأخير العملية. ويعمل المكتب، ومعه البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج وباقي أصحاب المصلحة الدوليين، مع الحكومة لوضع استراتيجية جديدة لإعادة الإدماج، ولا سيما بإيجاد فرص اقتصادية شاملة مستدامة على مستوى المجتمعات المحلية، إضافة إلى الفرص التي يتيحها البرنامج حاليا. ويتوقع أن تمكن هذه

الاستراتيجية السلطات من مواصلة عملية التقليل مع توفير ضمانات ملموسة للمقاتلين المسرحين في الأجلين المتوسط والطويل.

٥٤ - وفي هذه الأثناء، قامت أيضا فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي بتسجيل ٢٧٤٠ من الأفراد المزعوم انشقاقهم عن قوات التحرير الوطنية. ونظرا لعدم الاعتراف بهؤلاء المنشقين المزعومين أطرافا موقعة على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، فإنهم لا يعتبرون مؤهلين لاستحقاقات التسريح ضمن إطار الاتفاق. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت الحكومة بنقل نحو ١٢٠٠ من الأفراد المزعوم انشقاقهم عن قوات التحرير الوطنية المجموعين في مقاطعة سيبيتوك على إثر احتجاجات السكان المحليين والبرلمانيين في تلك المنطقة. وتواصل الحكومة وفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي توفير الحماية لمواقع المنشقين المزعومين، حيث تزودها فرقة العمل بإمدادات الغذاء.

٥٥ - وقد أحيلت قضية هؤلاء الأفراد إلى الحكومة التي كتبت إلى البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج تطلب توفير التمويل لتغطية تكاليف هذه المجموعة من المحاربين. وفي الوقت نفسه، توجد ترتيبات لتزاع سلاح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم بمجرد أن تتحرك العملية قدما.

٥٦ - ومنذ كانون الثاني/يناير، يعقد فريق التيسير والاتحاد الأفريقي والأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المعنية بالتسريح وإعادة الإحاق وإعادة الإدماج ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اجتماعات مع ممثلين عن المنشقين المزعومين لمناقشة إطلاق سراح الأطفال من تلك المجموعة. وفي ٣١ آذار/مارس، أنشئت لجنة للتنسيق الفني مؤلفة من المكتب واليونيسيف والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج للعمل في تعاون وثيق مع اللجنة الوطنية من أجل إعداد خطة عمل لفصل الأطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ونتيجة لذلك، جرى في ٢٥ نيسان/أبريل فصل ٢٣٨ طفلا في المجموع عن المحاربين البالغين في موقعي بوراماتا وراندا ونقلوا إلى مركز للتسريح في جيتيغا.

### الأسلحة الصغيرة

٥٧ - لم يجرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم صوب تنفيذ برنامج نزع سلاح المدنيين بإشراف اللجنة التقنية الوطنية المعنية بتزاع سلاح المدنيين. ونفذت الشرطة الوطنية عمليات عشوائية لجمع الأسلحة عن طريق تفتيش المنازل عرضا في الفترة المشمولة بالتقرير. وبينما لا توجد معلومات دقيقة عن أعداد الأسلحة المجمع وأماكنها، لا توجد أيضا أية أدلة لدعم ادعاءات أولية تفيد استهداف الحملة لجماعة إثنية واحدة.

٥٨ - واستؤنفت عملية تدمير الأسلحة والألغام القديمة الموجودة تحت سيطرة الحكومة، بينما يجري إحراز تقدم في هذا الشأن. وبفضل مساعدة المكتب، تمكنت قوات الدفاع الوطني من التخلص من ٦٩٧ ١ بندقية و ٢٩ قذيفة هاون في كانون الثاني/يناير. كما دُمر ما مجموعه ١٣٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة خلال الاحتفال الذين نظم في ١٥ آذار/مارس بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لإعلان وبروتوكول نيروبي.

٥٩ - وسيقدم المكتب إلى أفراد قوات الدفاع الوطني، المساعدة التقنية والمعدات والتدريب في مجال تعقب الأسلحة وتخزينها وشبكات الحواسيب والبرامجيات ذات الصلة من أجل تكملة مشروع تمويله الولايات المتحدة دعماً لجهود الحكومة الرامية إلى تأهيل الهياكل الأساسية للتكديس العسكري في بوروندي.

٦٠ - وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٨، كان ٩٢ في المائة من الأراضي البوروندية التي يشتبه في تلوثها بمخلفات متفجرة قد خضع للتطهير بفضل عمليات المركز البوروندي لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. إضافة إلى ذلك، جرى في ١٧ آذار/مارس تدمير ٦٦٤ من الألغام المضادة للأفراد، بما فيها كامل مخزون قوات الدفاع الوطني. وبذلك، تكون بوروندي قد امتثلت لأحكام المادتين ٤ و ٥ من اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها.

### حقوق الإنسان

٦١ - تظل حالة حقوق الإنسان في البلد مصدراً للقلق الشديد. وفي حين ظل عدد الانتهاكات التي يرتكبها أفراد قوات الدفاع الوطني على حاله، توالى ارتفاع الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الشرطة ونُسبت حالات جديدة من التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة إلى دوائر الاستخبارات الوطنية. كما وردت تقارير تفيد بارتكاب عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان بدوافع سياسية وبعض الاغتيالات الموجهة، ولا سيما في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف شباط/فبراير.

٦٢ - وفي تطور مشجع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جرى فصل ٢٠ من ضباط الشرطة. مرسوم رئاسي وجرى ملاحقة العديد من أفراد قوات الدفاع الوطني أمام القضاء وصدرت بحقهم أحكام لارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. غير أن هناك حالات لا يزال من المتعين فيها ترجمة التزام الرئيس وحكومته بوضع حد للإفلات من العقاب وبمعاينة أفراد الأمن الوطني على انتهاكات حقوق الإنسان إلى إجراءات ملموسة. إذ لم يُحرز تقدم يُذكر في محاكمة المتهمين بارتكاب مجزرة غاتومبا في عام ٢٠٠٤ ومجزرة ميونغا في عام ٢٠٠٦. وقد تمكن المتهم الرئيسي في قضية ميونغا من الفرار إلى خارج بوروندي خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. بينما أعيد متهم ثان في نفس القضية إلى عمله في ميونغنا، وهو مسؤول في دوائر الاستخبارات كان قد جرى نقله.

٦٣ - ويظل العنف الجنسي ضد النساء والأطفال منتشرًا على نطاق واسع. حيث سُجلت زيادة ملحوظة في حوادث الاغتصاب منذ بداية عام ٢٠٠٨. وقد دعم المكتب العديد من أنشطة التوعية في كافة أرجاء البلد، بما في ذلك حملة توعية على نطاق البلد بشأن العنف ضد المرأة والفتاة، دامت ١٦ يومًا من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويعكف المكتب أيضًا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إعداد دراسة استقصائية بشأن مكافحة العنف الجنسي لتيسير صياغة استراتيجية دون إقليمية مشتركة تراعي السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي للبلدان الشريكة.

٦٤ - وواصل المكتب رصد حالة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد وعقد اجتماعات منتظمة مع السلطات الوطنية والمحلية من أجل متابعة انتهاكات حقوق الإنسان. كما نظم المكتب العديد من أنشطة التوعية وبناء القدرات لفائدة ممثلين عن الحكومة وقوات الأمن الوطني ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والسكان. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، استهل المكتب، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، حملة توعية لمدة عام احتفالًا بمرور ٦٠ عامًا على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦٥ - وعقب تصديق أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين على مشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اعتمدت لجنة المتابعة التقنية في ٢٥ شباط/فبراير خطة عملها وميزانيتها اللتين ساعد المكتب في إعدادهما. غير أن الشلل الذي اعترى الجمعية الوطنية منذ كانون الثاني/يناير حال دون النظر في مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان أو اعتماده.

### إصلاح قطاع العدالة

٦٦ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ خطوات ملموسة، بدعم من المكتب، في مجال إصلاح قطاع العدالة. ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت التصديق على مشروع القانون المتعلق بإصلاح قانون الإجراءات الجنائية خلال حلقة عمل عقدت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ واشترك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين. غير أن الشلل الذي أصاب الجمعية الوطنية يحول حتى الآن دون اعتماد مشروع القانون.

٦٧ - وفي شباط/فبراير، بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والحكومة في تنفيذ مشروع ممول من صندوق بناء السلام يتوخى إصلاح النظام القضائي على المستوى المحلي، ويشمل بناء أو ترميم ١٧ من محاكم الصلح. ومن المتوقع أن يكتمل هذا المشروع بحلول نهاية السنة. وقد أُنجزت المرحلة الأولى من مشروع ثان يتعلق بإنفاذ الأحكام في شباط/فبراير بتدريب ما يزيد على ٥٢٠ من قضاة الصلح والكتبة والمحضرين المعنيين بإنفاذ الأحكام والقرارات على مستوى المقاطعة، وهي الأحكام والقرارات التي كان البعض منها لم يبت فيه منذ عام ١٩٩٤.

٦٨ - وبهدف معالجة الاكتظاظ في السجون، أجرت المديرية العامة لشؤون السجون بالتعاون مع المكتب المتكامل دراسة استقصائية في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تهدف إلى فهرسة وتحليل الملفات القضائية وملفات السجون في ١١ سجناً في جميع أنحاء البلاد. وأكدت الدراسة أن نسبة المدانين إلى العدد الإجمالي تبلغ ٣٠ في المائة وأن نسبة المحتجزين قبل المحاكمة تبلغ ٧٠ في المائة، وأن ذلك يرجع أساساً إلى أوجه القصور في التفاعل بين إدارة السجون والسلطات القضائية. وفي ٢١ آذار/مارس، نظم المكتب، بالتعاون مع المديرية العامة للسجون ومكتب المدعي العام، حلقة عمل اشترك فيها قضاة محاكم الصلح وموظفو السجون بغرض تعزيز التنسيق والاتصال بينهم.

٦٩ - ويتعايش نحو ٥٠٠ طفل مع أشخاص بالغين في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والسجون بسبب عدم وجود نظام قضاء للأحداث في بوروندي، وهو ما يتناقض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويدعو منتدى قضاء الأحداث، الذي يضم المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، إلى اعتماد قانون لحماية الطفل. وبموازاة ذلك، يشرف المكتب على تنفيذ مشروع نموذجي لقضاء الأحداث في المقاطعات الشمالية الثلاث. وقد تلقت الآن جميع الأطراف المعنية في هذه المقاطعات التدريب على المعايير الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث. ومن النتائج الملموسة التي تحققت بفضل هذا المشروع إطلاق سراح ٢١ حدثاً من السجون بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد البت في قضاياهم.

٧٠ - كما يساعد المكتب على تعزيز قدرة نقابة المحامين البوروندية، بوسائل تشمل دعم إنشاء أمانتها، وتنسيق الخطط من أجل إقامة نظام شامل للمساعدة القضائية، وإجراء مناقشات منتظمة بين أعضائه بشأن المواضيع القانونية المطروحة في حينه.



## العدالة الانتقالية

٧١ - لم يحرز أي تقدم في اتجاه إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وقد وضعت اللجنة التوجيهية الثلاثية للمشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية منذ إنشائها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مشروعاً ممولاً من صندوق بناء السلام من أجل تمويل المشاورات الوطنية، وافقت عليه اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام في ١٣ آذار/مارس. غير أن الأعمال الفنية للجنة التوجيهية الثلاثية كانت محدودة، حيث تضررت من صعوبات عديدة، وكانت بالأساس نتيجة لتناقضات داخلية بين بعض أعضائها. وجماعات المجتمع المدني تبدو منقسمة حول المنهجية الواجب اعتمادها لإجراء مشاورات وطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية، وقد أعربت عن قلقها بواسطة ممثليها في اللجنة.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، شرع مكتب الرئيس مؤخراً في اتخاذ خطوات لتولي دور قيادي مفرط في اللجنة التوجيهية الثلاثية، وهو ما اعتُبر متعارضاً مع نص وروح الاتفاق الإطاري الذي يحكم كيفية عملها. ونتيجة لذلك، فإن عملية المشاورات الوطنية، التي كان من المقرر في البداية أن تبدأ في نيسان/أبريل وتنتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، قد تأخرت الآن عن موعدها. وفي غضون ذلك، واصل المكتب أنشطته لتوعية المجتمع المدني والزعماء الدينيين في جميع أنحاء البلاد بقضايا العدالة الانتقالية والمشاورات الوطنية.

## حماية الطفل

٧٣ - تحسّن خلال الفترة المشمولة بالتقرير الوضع العام فيما يتعلق بحماية الطفل. غير أنه تواصل ورود أنباء عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، فضلاً عن العديد من حالات العنف الجنسي. وواصل المكتب واليونسيف الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والرصد عن طريق فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تضم المكتب ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية.

٧٤ - واعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لمساعدة ٨٠٠ ٠٠٠ من الأيتام والأطفال الضعفاء في بوروندي. وتتولى اليونسيف، من خلال شركائها، تقديم المساعدة المالية والتقنية لبعض الأنشطة. وعلاوة على ذلك، تقدم اليونسيف، وجهات أخرى، المساعدة لأطفال الشوارع بهدف إعادة لم شمل الأسر وتسهيل إعادة إدماج الأطفال اجتماعياً واقتصادياً في أسرهم.

٧٥ - وقد تلقى أكثر من ٢٠٠ طفل بوروندي طُردوا من تزانيا الحماية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة المادية والطبية في إطار اتفاق مبرم بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وحكومة بوروندي.

### قضايا المرأة

٧٦ - وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واصل المكتب أنشطته للرصد والتدريب في مجال حماية المرأة وحقوقها واحتياجاتها الخاصة، وكذلك تشجيع مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام في بوروندي. وفي كانون الثاني/يناير، أعدّ الفريق المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمكتب، الذي يتألف من منسّقي الشؤون الجنسانية بجميع وكالات الأمم المتحدة، خطة عمل لكفالة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في خطة بناء السلام في بوروندي. كما تعزز تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين والعنصر النسائي في جميع المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام. كما يعمل المكتب في تعاون وثيق مع المجموعات النسائية المحلية، ومن ضمنها شبكة النساء من أجل السلام.

٧٧ - كما واصل المكتب دعم أنشطة الحكومة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على التحيز الجنسي. ويسعى مشروع ممول من صندوق بناء السلام بدأ تنفيذه مؤخرا في مجال تعزيز دور المرأة في مجالي المصالحة وإنعاش المجتمعات المحلية إلى إنشاء وحدة شرطة متخصصة تعنى بمسألتي العنف القائم على التحيز الجنسي وحماية الطفل. وتحقيقا لهذه الغاية، نُظمت في آذار/مارس ثلاث حلقات دراسية لتوعية ٥٠ من كبار ضباط الشرطة الوطنية و ٨٠ من رؤساء مراكز الشرطة الوطنية.

### الحالة الإنسانية

٧٨ - بالإضافة إلى التشريد من جراء استئناف الأعمال العدائية على نطاق واسع، لا تزال بوروندي تعاني من الفقر الهيكلي وركود مؤشرات التنمية. ومما يبعث على القلق أيضا انعدام الأمن الغذائي المحتمل. فالعوامل المناخية وانعدام البذور لا تزال تؤثر على المحاصيل، وهي مشكلة تزداد تعقيدا بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية والبذور. وفي ١٧ آذار/مارس، أطلق برنامج الأغذية العالمي نداء للحصول على ستة ملايين دولار لتلبية احتياجات نحو ٩٠.٠٠٠ من اللاجئين البورونديين العائدين من جمهورية تزانيا المتحدة، معظمهم من النساء والأطفال. ويتوقع البرنامج حصول نقص شديد في إمداداته من جميع السلع الغذائية العادية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

٧٩ - وقد أحرز بعض التقدم في عودة اللاجئين وإنعاش المجتمعات المحلية. وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداءً إضافياً للحصول على ٥٨٦ ٢٩٢ ٣٤ دولاراً لمساعدة ٢١٨ ٠٠٠ من اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في ثلاث مستوطنات قديمة معروفة في غرب جمهورية تنزانيا المتحدة، وهي أوليانكولو وكاثمبا وميشامو. وستقدم المساعدة لهؤلاء اللاجئين، الذين فروا من بوروندي في عام ١٩٧٢، عن طريق العودة الطوعية إلى بوروندي لعدد يصل إلى ٤٦ ٠٠٠ ممن أبدوا رغبتهم في العودة، وتجنيس الأشخاص البالغ عددهم ١٧٢ ٠٠٠ الذين يريدون البقاء في جمهورية تنزانيا المتحدة وتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي الكامل. وقد وصلت إلى بوروندي في ١٠ آذار/مارس أول قافلة تضم ٢٦٢ لاجئاً من المستوطنات.

٨٠ - وفي شباط/فبراير، سافر وزير التضامن الوطني البوروندي ووزير الشؤون الداخلية التنزاني وممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة في بعثة مشتركة إلى مخيمات اللاجئين والمستوطنات القديمة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأكد الوزير التنزاني أن حكومته تعزم إغلاق مخيمي ندوتا ولو كولو للاجئين والاحتفاظ بالمخيم الثالث فقط، وهو مخيم متاييلا، إلى ما بعد حزيران/يونيه. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عاد ما مجموعه ١٣ ٨٤٧ لاجئاً بوروندياً، منهم ٧ ٠٠٤ عادوا في عام ٢٠٠٨. وتعود أعداد متزايدة من اللاجئين من لو كولو تحسباً لإغلاق هذا المخيم في حزيران/يونيه. ونتيجة لذلك، زاد عدد العائدين زيادة كبيرة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

٨١ - وفي شباط/فبراير، وافق مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية على دفع ٢٦ مليون يورو لمساعدة عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي بهدف إعادة إدماج اللاجئين البورونديين والكونغوليين في مجتمعاتهم المحلية أو إعادة توطينهم داخل جمهورية تنزانيا المتحدة. وستوفر هذه الأموال المساعدة الإنسانية من أجل إعادة اللاجئين البورونديين والأشخاص المطرودين من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الوطن وإعادة إدماجهم.

### الحالة الاقتصادية

٨٢ - اعتمد البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٨، البالغة ٤٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وذلك يمثل زيادة بنسبة ١٢,٦ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠٠٧، مع وجود عجز قدره ٣٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بالمقارنة بالعجز الحاصل في الميزانية السابقة وقدره ١٤,٧ مليون دولار.

٨٣ - ويُقدر أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ قد تباطأ ليلعب ٣,٦ في المائة ولم يصل إلى نسبة ٥,٥ في المائة التي كانت متوقعة لتلك السنة. وقد نجم ذلك إلى حد ما عن انخفاض في إنتاج البن بسبب الجفاف. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨، تنبأ صندوق النقد الدولي بنمو اقتصادي نسبته ٦ في المائة ومعدل تضخم دون العشرة في المائة. وفي كانون الثاني/يناير، أتم صندوق النقد الدولي استعراضه السادس والأخير في إطار ترتيب التسهيلات الخاصة بالحد من الفقر وتحقيق النمو. ومكّن الانتهاء من هذا الاستعراض من صرف مبلغ ١١,٤ مليون دولار، وهو المبلغ الإجمالي المتوخى في إطار هذا الترتيب.

٨٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت زيادة كبيرة في أسعار الوقود والأغذية في ارتفاع تكاليف المعيشة وضغوط التضخم. وإلى حد كبير قابل الزيادات في الأسعار إعلان الحكومة في كانون الثاني/يناير عن زيادة قدرها ٣٤ في المائة في مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وذلك في أعقاب الإضرابات النقابية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يزيد أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الصعيد العالمي من تفاقم الحالة السائدة في بوروندي. ففي بيئة تندر فيها فرص العمل البديلة، يعتمد ٩٠ في المائة من السكان حصراً على زراعة الكفاف التي لا تكفي لسد رمقهم. ويحتاج نصف السكان تقريباً إلى استكمال غذائهم من السوق بينما يعاني النصف الآخر من عدم كفاية الوجبات الغذائية.

## خامسا - ملاحظات عامة

٨٥ - إن الانزلاق السريع إلى النزاع المسلح الذي وقع مؤخراً لنذير بمدى هشاشة الحالة في بوروندي. والمواجهات المسلحة الجارية بين القوات الحكومية ومحاربي قوات التحرير الوطنية مدانة بشدة. فلا شيء يبرر الخسائر في الأرواح البريئة التي راحت ضحية هذا الاقتتال. وما لم يعد تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار إلى مساره، فإن دوامة العنف الجديدة قد تُبدد كل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس لشعب بوروندي منذ توقيع اتفاق أروشا قبل ثمان سنوات. وتحدد القتال وعدم الاستقرار السياسي السائد في بوروندي يثيران أيضاً مخاوف جدية خطيرة لدى أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن إمكانية طفح الكيل وانتقال العدوى إلى بلدان الجوار. وتترتب على ما تقوم به المجموعات المسلحة من أنشطة عبر الحدود انعكاسات في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

٨٦ - وتتقاسم الحكومة وقيادة التحرير الوطنية المسؤولية الرئيسية عن وضع حد نهائي لما يزيد على عقد من الصراع العنيف في بوروندي، ولديهما إمكانية القيام بذلك. وإني أدعو الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والشروع في الحوار كمدخل لاستئناف عملية

السلام. ووفقا للالتزامات التي تعهدت بها قوات التحرير الوطنية لقادة المبادرة الإقليمية في ٦ أيار/مايو، فمن واجبها ألا تعود إلى بوروندي على نحو ما أعلنت فحسب، بل أن تشارك أيضا اشتراكا فعليا ودون شروط مسبقة في أعمال الآلية المشتركة للتحقق والرصد والمديرية السياسية. والحكومة مدعوة إلى إعطاء تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار الأولوية التي يستحقها وألا تألو جهدا من أجل التوصل إلى حلول يقبلها الطرفان بشأن المسائل التي أعاققت تنفيذ الاتفاق. وأهيب بالطرفين كليهما بقوة لكي يتقيدا تقيدا صارما بأحكام برنامج العمل الذي أيده كلاهما.

٨٧ - وقد شارك المجتمع الدولي بقوة في دعم الجهود التي تبذلها بوروندي من أجل السلام عن طريق طائفة متنوعة من الآليات المؤازرة لبعضها البعض. ولا تزال هذه المشاركة الفعالة أمرا جوهريا. والمبادرة الإقليمية للسلام وفريق التيسير، التابع لجنوب أفريقيا هما الضامنان لعملية السلام في بوروندي. وإني أقدر ما تبذلانه من جهود وأؤيده تأييدا كاملا. والتدخل الشخصي للرئيس موسيفيني والرئيس كيكويتي، بصفتهم على التوالي رئيس المبادرة الإقليمية للسلام ونائب رئيسها، لا يزال أمرا أساسيا لمساعدة الطرفين على تجاوز العقبات الرئيسية والمضي قدما بعملية السلام. وإني أثني على المبادرات الناشئة عن اجتماعهما في كمبالا في ٣٠ نيسان/أبريل، وأحثهما على مواصلة العمل في تعاون وثيق.

٨٨ - وللمديرية السياسية أيضا دور حاسم تضطلع به في معالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية لتنفيذ برنامج العمل. ومن اللازم تعزيزهما واستعراض طرائق عملها لكفالة مشاركتها الدائمة إلى جانب الطرفين وفيما بينهما. وكان إنشاء فريق المبعوثين الخاصين إلى بوروندي في شهر شباط/فبراير الماضي تطورا محمودا، لكفالة اتباع نهج دولي موحد ومتسق في مساندة عملية السلام، وتقديم المشورة والدعم لفريق التيسير والمديرية السياسية.

٨٩ - وفي حالة وقوع مزيد من التأخير في تنفيذ برنامج العمل، يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية بالتشاور الوثيق مع المبادرة الإقليمية للسلام، والاتحاد الأفريقي وسواهما من الآليات الإقليمية. وكتدابير احترازي، وعملا بأحكام الفقرة ٤ من القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦)، طلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يضطلعوا بالتخطيط للطوارئ تحسبا لزيادة تدهور الحالة في بوروندي. وإني اعتزم العودة إلى مجلس الأمن بتوصيات محددة في هذا الصدد، لو اقتضت ذلك التطورات المستجدة في الميدان.

٩٠ - وربما تكون الانتخابات الوطنية الناجحة في عام ٢٠٠٥ وتوقيع الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار مع قوات التحرير الوطنية وانسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي في عام ٢٠٠٦ عوامل أعطت الانطباع بأن بوروندي تسير فعلا في طريق العودة إلى الحالة الطبيعية. ومع ذلك، وعلى نحو ما أشرت إليه في جميع تقاريري السابقة، ما زالت الحالة هشة جدا ولا تزال البلاد تواجه تحديات همة في مجال توطيد السلام. ولا يزال من اللازم بمجابهة تحديات كبرى في مجالات الحوكمة والأمن والتعمير، وفي الميدان الاجتماعي - الاقتصادي. وأدى إخفاق الجهات الفاعلة السياسية في تجاوز المصالح الحزبية إلى حالة من الاحتقان السياسي والجمود شلت عمل البرلمان وسواه من المؤسسات الرئيسية.

٩١ - ولم تتمكن الحكومة الموسعة المشكلة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من خلق الزخم السياسي الإيجابي المتوقع واللازم للدفع قُدمًا ببرنامج إصلاح الحكم وجلب الانتعاش والتنمية لبوروندي. وقد قلصت الأزمات السياسية الداخلية المتكررة ما حققه الجهازان التنفيذي والتشريعي على مدى السنة الماضية من نتائج تقليصا شديدا. ولتذكر، في هذا الصدد، كافة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التزاماتها تجاه ناخبائها وتجاه البلد ككل. ومن اللازم للقيادات السياسية البوروندية أن تبذل من جديد جهدا ملحا لإقامة حوار حقيقي فيما بينها من أجل تجاوز خلافاتها والتركيز على البرنامج التشريعي الذي طال تأخيره.

٩٢ - ومهما كانت الظروف، فإن التهديد والترهيب ضد الجهات الفاعلة السياسية عمل يستحق الشجب. وفي هذا الصدد، فإن التزام الحكومة المعلن بحماية كافة المواطنين البورونديين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، التزام محمود يجب الوفاء به على نحو يتسم بالمصداقية والإنصاف.

٩٣ - ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة الواسعة النطاق التي ترتكبها عناصر الأجهزة الأمنية الوطنية. والتزام الرئيس نكورونزيز مؤخرًا بتقديم كافة أفراد الأمن الضالعين في تلك الانتهاكات إلى ساحة العدل يعد أمرا مشجعًا. ومن المأمود أيضا تجديد السلطات لالتزامها بمكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع الحكومة على ترجمة تلك الالتزامات إلى مزيد من الإجراءات الملموسة. وكخطوة أولى، يتعين عليها أن تنشر التقرير المتعلق بمجزرة غاتومبا وأن تستحث الجهود من أجل تقديم المتهمين بالضلوع في مجزرة مويينغا إلى العدالة. ومما يستحق الأولوية القصوى، وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمدنيين بارتكاب العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة ضد النساء والأطفال. وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد بالحكومة وشركائها لنجاحهما في فصل ٢٣٨ طفلا من مواقع لمنشقين مزعومين عن قوات التحرير الوطنية. وإني أشجع على مواصلة

بذل الجهود من أجل كفالة إخلاء سبيل كافة الأطفال المتضررين الذين قد يكونون مرتبطين بمجموعات مسلحة.

٩٤ - ويقدم عمل لجنة بناء السلام في بوروندي دعماً قيماً للجهود المبذولة من أجل تعزيز الاستقرار في بوروندي. وقد شكل اعتماد آلية الرصد والتتبع في كانون الأول/ديسمبر خطوة أخرى في سبيل تعزيز العلاقات بين بوروندي واللجنة. وإني أشجع اللجنة على أن تُبقي على مشاركتها البناءة في بوروندي وأن تساعد على تحريك المجتمع الدولي من أجل تقديم الموارد الضرورية لسد الثغرات الجسيمة التي نواجهها.

٩٥ - وعلاوة على تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار والخروج من المأزق السياسي الحالي، يلزم القيام على وجه الاستعجال بمعالجة المسببات الأخرى لانعدام الأمن في بوروندي والعوامل التي يمكن أن تحفز عليه. ورغم إحراز تقدم في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم، فإن جهود إعادة الإدماج لا تزال غير كافية. وفي بيئة طابعها الفقر المدقع وتساعد معدلات البطالة والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء، ثمة احتمال بأن يترد المحاربون السابقون إلى جرائم العنف أو الانضمام إلى العناصر المسلحة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء ما سترتب على أزمة الغذاء العالمية من آثار يمكن أن تزعزع الاستقرار في بوروندي. وإني أحث الحكومة وشركائها الدوليين على التعجيل بالجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات وقائية للتخفيف من آثار هذه الأزمة العالمية.

٩٦ - كذلك، فإن الصعوبات التي تواجهها داخلياً لجنة التوجيه الثلاثية للمشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية، لا سيما عدم تقيد الأعضاء البورونديين بالاتفاق الإطاري الذي يحكم عمل اللجنة، تشكل مصدر قلق بالغ. ومن اللازم اتخاذ إجراءات تصحيحية تسمح للجنة بتنفيذ ولايتها على نحو يتسم بالمصداقية. وإني أعتزم أن أعود قريباً إلى مجلس الأمن بتقرير منفصل عن تنفيذ القرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، يشمل، في ضوء التطورات، توصيات بشأن دور الأمم المتحدة مستقبلاً في دعم العدالة الانتقالية في بوروندي.

٩٧ - وما فتئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي يضطلع، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بدور سياسي وفني نشط في إطار المديرية السياسية دعماً لعملية السلام. وعلى نحو ما أشار إليه هذا التقرير، فقد انكب المكتب أيضاً بهمة على تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام. وأملني معقود على أن تجلب هذه المشاريع في الوقت المناسب منافع السلام المرجوة وتخفف بالتالي بعض الآثار السلبية المترتبة على الانتكاسات الخطيرة وحالات العجز المزمنة المبينة أعلاه.

٩٨ - ولا يزال التقدم نحو تحقيق النقاط المرجعية المبينة في تقرير الأمين العام (S/2006/429/Add.1) يواجه العراقيل، وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى الترددي الشديد في الحالة السياسية والأمنية. ومن ثم، لا يزال الدور المنوط بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دعماً للجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة دوراً حاسماً.

٩٩ - وأود أن أعرب عن امتناني الصادق لكافة موظفي المكتب الذي ما فتئوا، بقيادة يوسف محمود، ممثلي التنفيذي لبوروندي، يعملون دون كلل وفي ظل ظروف غالباً ما تكون شديدة الصعوبة، من أجل قضية السلام في بوروندي. كما أعرب عن تقديري لموظفي الأمم المتحدة كافة وللنظمات غير الحكومية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لالتزامهم الثابت تجاه بوروندي وتبرعاتهم السخية لصالحها.